"دراسة لظاهرة التعثر فى سداد القروض الزراعية المقدمة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى"

يونيو 2013

أ د / منير فودة عبدالعال سبع

رئيس فريق الدراسة

مركز البحوث الزراعيه - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى

ملخص الدراسه

تمثلت **مشكلة الدراسه** فى استمرار ظاهره تعثر كثير من المزارعين عن سداد قروض البنك الرئيسى للتنميه والائتمان الزراعى ,وتزداد المشكلة تعقيدا عندما لا تؤدى السياسات الحكوميه الى حل المشكله ,وتظل المشكله مستمره بكل أثارها الاقتصاديه والاجتماعيه . ومن ثم استهدفت الدراسة التعرف على العديد من الجوانب المتعلقه بهذه المشكله منها سياسة الدوله فى مواجهة مشكلة التعثر فى سداد القروض الزراعيه ,والمؤشرات الاحصائيه عن حالة السداد لقروض البنك خلال السنوات الاخيره, وماهو الواقع الميدانى لهذة الظاهرة فى ضوء نتائج عينة ميدانية ؟ وأراء المتعثرين لمواجهة هذه الظاهره, وايضا التعرف على مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان والمشاكل والمعوقات التى تواجه العلاقه بينها وبين البنك فى المساهمه فى مواجهة مخاطر عدم السداد .ثم تقديم بعض التوصيات لمتخذى القرار لمواجهة هذه الظاهره .

وقد اعتمدت الدراسة بصفه اساسيه على المنهج التحليلى الوصفى بالاضافه الى قياس بعض المؤشرات المرتبطه بالاقراض والسداد .كمااعتمدت الدراسه على مصادر متعدده للحصول على البيانات والمعلومات اللازمه للاجابه على الاسئله التى استهدفت الدراسه الاجابه عليها ,منها البيانات الثانويه المنشوره وغير المنشوره والدراسات والبحوث والتقارير التى سبق اعدادها وترتبط بموضوع الدراسه .بالاضافه الى بيانات استبيان ميدانى لعينه محدوده بلغ حجمها 56 من المزارعين المتعثرين فى ثلاث قرى بمحافظات سوهاج والمنوفيه والبحيره .

تضمنت نتائج الدراسه العديد من المؤشرات من اهمها :

- اوضحت الدراسه الفرق بين التعثر المالى والفشل الاقتصادى واسباب حدوث التعثر المالى والاشاره الى طرق ووسائل مساعدة العميل قبل الوصول الى مرحلة التعثر .

- وحول سياسة الدوله فى مواجهة التعثر فى سداد القروض الزراعيه, اوضحت الدراسه انه على الرغم من حق المزارع فى ان يعفى من الديون فى حاله مواجهته لازمات خارجه عن ارادته , الا ان مشكلة التعثر لم تواجه بحلول علميه وواقعيه من خلال سياسات تتضمن متابعة اداء المؤسسه الاقراضيه ومدى التزامها بقواعد الاقراض واجراءات المتابعه وايضا الاستعانه بالمؤسسات المعاونه مثل الارشاد والبحوث والتأمين وضمان مخاطر الائتمان من اجل المساعده على متابعه استخدام القروض والعمل على رفع الجداره الائتمانيه للعملاء.ولكن تم التركيز على استغلال هذه المشكله من الناحيه السياسيه ,واعتبار الاعفاء من السداد وسيله لتحقيق مكاسب سياسيه فى فترات الانتخابات الرئاسيه او البرلمانيه وغيرها من المناسبات السياسيه التى يحتاج الحاكم الى التأييد من جانب فئة

الفلاحين واهل الريف .
- اوضحت الدراسه امثله حول قرارات الدوله لاعفاء المتعثرين من الديون ، الامر الذى يشكل عبئا ماليا على البنك، خاصة أن وزارة المالية لم تكن تدفع للبنك فى كثير من الاحيان التكلفة الكامله لهذه القرارات السياسيه ،وقد تسبب ذلك فى خسائر مالية للبنك وبالتالى اضعاف موقفه المالى .
- وحول المؤشرات الاحصائيه لسداد قروض البنك الرئيسى للتنميه والائتمان الزراعى خلال الفتره 2008/ 2009 - 2010/ 2011 ,اوضحت الدراسه ان متوسط نسبة السداد لقروض الزراعات خلال تلك الفتره قد بلغت 95% , بينما بلغت 91% فى حالة القروض الاستثماريه .كما اوضحت الدراسه تباين نسبة السداد فى حالة القروض الاستثماريه وفقا للأجال المختلفه,حيث بلغت 92% ,90%,73% لكل من القروض الاستثماريه قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل على الترتيب .ومن ثم يتضح ارتفاع نسبة التحصيل لقروض الزراعات بالمقارنه بالقروض الاستثماريه .وايضا تباينت نسبة السداد بالنسبه للقروض الاستثماريه وفقا لطول فترة القرض فنجد انه كلما زاد طول فترة القرض الاستثمارى انخفضت نسبة التحصيل .
- كما اتضح من الدراسه ان نسبة السداد من الديون المتأخره من قروض الزراعات قد تراوحت مابين 38% و52% .بينما تراوحت مابين34% و36% فى حالة القروض الاستثماريه خلال الفتره 2009/2008 – 2011/2010 .
- وحول مؤسسات التأمين وضمان مخاطر الائتمان اوضحت الدراسه اهمية وجود نظام شامل للتأمين الزراعى ضد المخاطر المختلفه حيث يعد ذلك مطلبا ملحا منذ فتره طويله ,لكنه لم يتحقق حتى الان , واشارت الدراسه الى انه يجرى حاليا بعض الدراسات من جانب بعض المؤسسات المحليه والمشروعات الاجنبيه لدراسة امكانية عمل مشروع تجريبى رائد للتأمين على بعض المحاصيل البستانيه فى بعض محافظات الوجه القبلى .واوضحت ان كثيرا من المزارعين المصريين خاصة اصحاب مشروعات الانتاج الحيوانى لديهم انطباع سلبى او سابق خبره سلبيه مع شركات او صناديق التأمين على الماشيه ,حيث لم يكن هناك مصداقيه من جانب هذه الشركات والصناديق مع المزارعين اصحاب مشروعات الانتاج الحيوانى عندما تعرضوا لخسائر نتيجه نفوق حيواناتهم بسبب الامراض والحوادث .
- قدمت الدراسه وصفا مختصرا حول اهم مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان والخدمات التى تقدمها والتى تتعاون مع البنوك فى مصر ومنها البنك الرئيسى للتنميه والائتمان الزراعى واهمها الجمعية المصرية للتأمين التعاونى و شركة ضمان مخاطر الائتمان .
- اشارت الدراسه الى بعض المشاكل والمعوقات التى تؤثرسلبا على كفاءة التعاون بين مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان والبنك الرئيسى للتنميه والائتمان الزراعى , وذلك من وجهة نظر الجانبين وتوصياتهم لرفع كفاءة التعاون بين البنك وهذه المؤسسات لخدمة الطرفين والعملاء .

تضمنت نتائج تحليل بيانات الاستبيان الجوانب التاليه :

1- التوصيف والخصائص الاقتصاديه لعينة الدراسه وقد شمل ذلك مهنة رب الاسره وعدد افراد الاسره حيث تبين ان اكثر من 50% من حجم العينه يمتهنون الزراعه فقط كمصدر للدخل , بينما باقى العينه لديهم مصادر اضافيه للدخل .كما تضمن التوصيف حيازة الاصول المزرعيه مثل الارض والالات والحيوانات , حيث بلغت نسبه الحيازات اقل من ثلاثة افدنه حوالى 73 % من حجم العينه .كما بلغت نسبة الحيازات الملك 87% والباقى بالايجار والمشاركه.وفيما يتعلق بالحيازه

الحيوانيه فقد اختلفت كثافة اعداد الحيوانات بالنسبه لمساحة الارض او الحيازه الزراعيه من محافظه لاخرى .فعلى مستوى اجمالى العينه يوجد جاموسه واحده تقريبا لكل فدان من الارض بالاضافه الى بقره لكل اربعة افدنه , واثنين من الحيوانات الاخرى لكل فدان . اما عن حيازة الالات فقد اتضح ان ملكية الالات محدوده للغايه فى عينة الدراسه بمحافظة سوهاج, ولم يذكر من افراد العينه سوى اثنين فقط يملك احدهم فراكه للذره واخر عربه للنقل .اما فى عينة محافظة المنوفيه فقد اقر سبعه من المبحوثين ان لدى كل منهم ماكينة رى ولا توجد ألات اخرى لديهم .وعلى عكس ماسبق , نجد تكثيف اكبر للالات فى عينة الدراسه بمحافظة البحيره .

2- تبين من بيانات العينه ان حجم القرض قد تراوح مابين اقل قيمه فى عينة محافظة سوهاج وهو 3500 وبين اعلى قيمه له وهى85000 فى عينة محافظة البحيره .اى ان معظم هذه القروض التى تعثر سدادها يندرج تحت تصنيف القروض الصغيره التى تمول مشروعات صغيره ومتناهية الصغر.وهذه المشروعات هى التى تمثل اهميه كبيره فى تمويل التنميه الزراعيه والريفيه فى مصر, وبالتالى فان تعثرها فى السداد يمثل مؤشرا سلبيا .اما عن الفتره الزمنيه التى تم فيها الاقتراض وحدث فيها التعثر فى السداد فقد تراوحت ما بين عام 2002 وعام 2011.

3- وفيما يتعلق بانواع الانشطه المختلفه الممول من القروض فى العينه فيتضح ان اكثر حالات التمويل كانت من نصيب نشاط الانتاج الحيوانى (56%) ,يليها انشطة خدمة المحصول (22%) ,يليها تمويل شراء الات الرى (11%) ثم خدمة الارض (9%) وانشطه اخرى بنسبة 2%.

4- عند استطلاع رأى المقترضين فى الاستخدام الفعلى للقروض ,تبين وجود عدم الالتزام فى الاستخدام وفقا للغرض الذى من اجله تم الاقتراض .فقد اقر بعض المقترضين فى العينه انهم قد قاموا بالتصرف فى قيمة القرض وفقا لاحتياجاتهم الفعليه ,فمنهم من استخدم القرض بالكامل فى الغرض المخصص من اجله ومنهم من خصص جزء من القرض للانفاق على احتياجات عائليه او انشطه اخرى .وعلى سبيل المثال :

أ- فى عينة محافظة سوهاج قرر غالبية المبحوثين بانهم انفقوا قيمة القرض بالكامل فى الاغراض المخصصه له,فيما عدا حالتين قررا انهم استخدموا جزء من قيمة القروض فى شراء توكتوك للمواصلات وتوليد دخل اضافى للاسره ,بالاضافه الى حاله اخرى اقرت بانها قامت بشراء فراكه للذره بجزء من قيمة القرض .

ب- وفى عينة محافظة البحيره قرر غالبية المبحوثين بانهم استخدموا القروض فى الاغراض المخصصه فيما عدا اربعة حالات التى استخدمت جزء من القرض فى اغراض اخرى مثل استكمال بناء المنزل او استكمال حظيره مواشى او شراء لودر او استكمال شراء سيارات .

5- اما عن الاستفاده من القرض فقد قرر حوالى 86% من افراد العينه انهم قد استفادوا من القرض وكانت الاستفاده من خلال زيادة الدخل او تشغيل عمال عاطله بالاسره وبالتالى زيادة الدخل الاسرى ايضا بالاضافه الى اوجه الاستفاده الاخرى.فى حين قرر حوالى 14%من افراد العينه ان الاستفاده من القرض كانت محدوده .

6- تعتبر المتابعه الائتمانيه من الانشطه البنكيه والعوامل الهامه التى تساعد على استخدام القروض فى اغراضها وزيادة ضمان سداد القرض . كما ان تقديم الخدمات المساعده للمقترض لنجاح استخدام القرض مثل خدمات الارشاد والتدريب والتسويق تعتبر ذات اهميه كبيره فى زياده كفاءة استخدام القروض وزيادة اهليه المقترض على السداد .وقد قرر جميع افراد العينه فى محافظة

سوهاج انه لايوجد اى نوع من انواع المتابعه للعميل فى استخدام القرض .فى حين قرر مبحوث واحد فقط فى عينة محافظة المنوفيه ان البنك قام قبل الموافقه على القرض بمعاينة مكان المشروع (حظيرة المواشى) .و فى حالة عينة محافظة البحيره , فقد قرر حوالى 40% من افراد العينه انه كان هناك متابعه من جانب لجان البنك تمثلت فى الحالات التاليه : معاينة حظيرة المواشى ومتابعة شراء الالات ومعاينه الارض قبل تركيب شبكة الرى والتأكد من تركيب ألات الرى وايضا معاينة الحيوانات للتأمين عليها .

7- وفيما يتعلق بتقديم الخدمات المساعده .فقد قرر جميع افراد العينه انهم لم يتلقوا اى خدمات مساعده للمقترض فيما عدا اثنين من المبحوثين فى عينة محافظة البحيره ,فقد قرروا انهم قد تلقوا بعض الخدمات الارشاديه من خلال الجمعيه التعاونيه الزراعيه .

8- اما عن حاله السداد فقد اوضحت بيانات العينه ان حوالى 50 % من اجمالى افراد العينه قد قاموا بالسداد الجزئى للقروض المستحقة السداد , وان 50% لم يسددوا اى اقساط مستحقه عليهم .كما يلاحظ ان حوالى 70% من العينه فى محافظة المنوفيه لم يقوموا بسداد اى اقساط ,فى حين ان هذه النسبه بلغت 33% فى محافظة البحيره , وقد بلغت هذه النسبه حوالى 47% فى عينة محافظة سوهاج .

9- وعن اسباب عدم السداد فقد حدد افراد العينه العديد من الاسباب منها ماهو مرتبط بالنشاط الممول ومنها ما هو مرتبط بطريقة التصرف اواستخدام القرض. وتنحصر الاسباب المرتبطه بالنشاط فى حدوث اصابه للمواشى او نفوقها او اصابة المحاصيل بالامراض ,وانخفاض اسعار المنتجات مع ارتفاع التكاليف وانخفاض الدخل من النشاط ,وبالتالى عدم القدره على السداد .وتتمثل الاسباب الاخرى فى عدم استخدام القرض فى الاغراض المخصصه له واستخدامه فى اغراض عائليه بسبب ارتفاع تكاليف المعيشه , حيث تم استخدام القرض كله او جزء منه فى زواج الابناء او المصروفات العائليه الاخرى .كما ذكر البعض ان من اسباب عدم السداد تراكم الدين وعدم موافقة البنك على جدولة الدين للعملاء .

10- وحول الرغبه فى السداد مستقبلا اوضحت بيانات العينه ان حوالى 77% من افراد العينه عندهم الرغبه فى السداد مستقبلا , فى حين ان حوالى 33% منهم اقروا انهم لن يسددوا ما عليهم من اقساط مستقبلا .وقد كانت نسبة الذين ليس لديهم نيه للسداد اعلى فى عينه محافظة سوهاج عنها فى عينة محافظتى المنوفيه والبحيره .

11- اما عن المصدر المتوقع للسداد فقد جاءت الرغبه فى السداد من خلال تدوير القرض او الاقتراض من جديد فى مقدمة توقعات افراد العينه ,كما ذكر البعض ان السداد سوف يكون من بيع اصول مزرعيه سواء كانت حيوانات مزرعيه او ارض زراعيه ,ويعتبر ذلك مؤشرا سلبيا, حيث ان السداد من خلال تصفية الاصول المزرعيه يؤثر سلبا على الانتاج واقتصاديات المقترض وهو مؤشر يوضح فشل العمليه الائتمانيه بين البنك والمقترض , حيث ان نجاح هذه العمليه يتحقق عندما يتم السداد من عائد القرض وليس من تصفية الاصول الانتاجيه .

12- <u>وعن مدى الاستفاده من قرارات الحكومه بالاعفاء والتقسيط</u> اوضحت الدراسه انه عند استطلاع رأى المبحوثين حول ذلك اشار بعض المبحوثين الى النقاط التاليه :

أ- ان موظفى بعض بنوك القرى اقروا بانه ليس لديهم اى تعليمات بشأن الغاء الديون او جدولتها وانهم سمعوا عنها من الاعلام دون وصول اى تعليمات بشأنها لفروع البنك .

ب- بعض موظفى بنوك القرى كانت اجاباتهم على العملاء ان شروط الاعفاء لا تنطبق عليهم وهى اجابه موحده للجميع دون تفسير.
ج-اقر بعض المبحوثين انه قد تم اتخاذ اجراءات ضدهم فى النيابه وتحويلهم للقضاء نتيجة تعثرهم فى السداد

13- قدم افراد العينه بعض المقترحات للمساعده على مواجهة مشكلة التعثر وزيادة نسبة السداد للقروض الزراعيه المقدمه من بنك التنميه والائتمان الزراعى ,تضمنت اهميه تنفيذ المتابعه الائتمانيه على استخدام القروض وان يقوم البنك بتقديم بعض القروض فى شكل عينى وايضا تم طرح فكرة انشاء نظام مشاركه مع البنك فى تمويل وتنفيذ المشروعات .وايضا قيام البنك بالمشاركه والمساعده فى تسويق المنتجات الزراعيه لضمان اسعار مقبوله للمنتجات وتحصيل اقساط القروض .كما طلب افراد العينه تسهيلات فى السداد من حيث فترات السماح وميعاد السداد والمطالبه بتخفيض سعر الفائده على القروض الاستثماريه وبتقديم الخدمات المساعده لنجاح المشروعات وبالتالى ضمان السداد ,مثل خدمات التدريب والتأمين وخدمات الارشاد الزراعى والبيطرى.

توصيات الدراسه

1. اهمية انشاء صندوق للتأمين الزراعى يتحمل جزء من المخاطر مع بنك التنميه والائتمان الزراعى
2. زيادة الاستفاده من مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان المتاحه حاليا
3. ضرورة وجود مصداقيه لمؤسسات التأمين وضمان مخاطر الائتمان مع المقترضين من خلال الشفافيه فى وثيقة التأمين وتنفيذ شروطها بالكامل .
4. ضروره توفير الخدمات المساعده لدعم استخدام القروض وتعظيم الاستفاده منها مثل خدمات الارشاد والتدريب والتسويق .
5. تفعيل دور المتابعه الائتمانيه للتأكد من استخدام القروض فى الغرض المخصص لها
6. اهمية التنبؤ بالمخاطر مبكرا والتدخل لمساعد المقترضين قبل حدوث التعثر
7. على الدوله اذا تدخلت بقرارات سياسيه لاعفاء المزارعين من السداد فى حالات الازمات ان تتحمل تكلفة قراراتها وتعويض البنك ماليا .